

وزير الثروة السمكية يؤكد أهمية تفعيل الاتفاقيات مع المغرب

■، صنعاء/سبأ
 بحث وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس بصنعاء مع سفير المملكة المغربية لدى اليمن محمد حما مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجال الثروة السمكية وسبل تعزيزها وتطويرها.
 وفي اللقاء أكد وزير الثروة السمكية أهمية الاستفادة من خبرات المغرب في مجال الأبحاث والتشريعات السمكية انطلاقاً من أن المغرب قطع شوطاً كبيراً في هذا المجال، مؤكداً ضرورة تفعيل الاتفاقيات السابقة في مجال الثروة السمكية لما من شأنه خدمة البلدين. وأشار الوزير إلى أهمية الاستفادة من التجربة المغربية في مجال التشريعات السمكية كونها تخدم اليمن في تعديل قانون الصيد البحري.. لافتاً إلى أن اليمن تمتلك ثروة سمكية كبيرة تعد المصدر الهام للدخل الاقتصادي.
 وأشاد وزير الثروة السمكية بدور الحكومة في دعم القطاع السمكي باعتباره من القطاعات الواعدة في اليمن.
 من جانبه أكد السفير المغربي محمد حما أهمية الدفع بعلاقات التعاون بين اليمن والمغرب في مجال الثروة السمكية والاستفادة من خبرات بلاده المقدمة في تطوير الصيد البحري، لافتاً إلى أن اليمن يمتلك مخزوناً سمكياً كبيراً من أجود الأنواع في العالم.
 ووجه السفير المغربي دعوة لوزير الثروة السمكية بزيارة المغرب للاطلاع عن قرب على التجربة المغربية في مجال الثروة السمكية وتفعيل آفاق التعاون.
 حضر اللقاء الوكيل المساعد لقطاع التخطيط بوزارة الثروة السمكية المهندس عباس الزبيدي والوكيل المساعد لشؤون الصيد التقليدي ناصر الشبي والوكيل المساعد لقطاع الاستثمار والبحوث السمكية خالد شمس والقنصل المغربي سعيد الحضرمي.

صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية بالمحويت وحجة

■ حجة/المحويت/سبأ
 دشّن محافظ المحويت أحمد علي محسن أمس صرف المخصصات الشهرية لحالات الرعاية الاجتماعية للربع الثاني من العام الجاري البالغ عددها ٢٦ ألفاً و٢٩٧ حالة موزعة على مختلف المديريات بالمحافظة.
 وخلال التدشين أكد المحافظ أهمية تنفيذ مهام الصرف وفقاً لما هو مخططة وبحسب قرارات مجلس إدارة الصندوق، مشدداً على ضرورة استلام الحالات المستهدفة لمستحقاتها بدأ بيد عبر مكاتب البريد.
 ونوه بأهمية أن يعمل فرع الصندوق على إيصال مستحقات حالات الضمان إلى المناطق والمديرية التي لا يوجد فيها فروع للبريد، وذلك بالاستعانة بالمندوبين لضمان إيصال تلك المستحقات للحالات المستهدفة.
 من جانبه أوضح مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة محمد صالح أبو القاسم أن إجمالي المستحقات المالية المخصصة لهذه الحالات والتي سيتم صرفها لهذا الربع تبلغ ٢٦٥ مليوناً و٣٣٢ ألف ريال.
 منوها بأن عملية الصرف ستتم عبر مكاتب البريد بالمحافظة والمديرية تحت إشراف فرع الصندوق والجالس المحلية ووفق المعايير والأسس المنظمة لذلك وبحسب فئات الضمان الاجتماعي.
 وفي حجة دشّن أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة أمين صالح القدومي ومعه وكيل المحافظة حميد هادي العبيدي صرف مستحقات حالات الضمان الاجتماعي للربع الثاني من العام الجاري البالغ عددها ٦٥ ألفاً و٦٢٥ حالة بمبلغ إجمالي ٧١٢ مليون ريال.
 واستمعاً إلى إيضاح من المدير التنفيذي لفرع صندوق الرعاية الاجتماعية محمد هادي القنازى حول آلية الصرف، والجهود التي يبذلها الصندوق في تسهيل مهمة تسليم المبالغ لمستحقيها.

ملابس العيد الشراء إجباري.. والأسعار لا ترحم

■ قوائم لا تنتهي بالطلبات تعدها ربات البيوت لأرباب

الأسر تبدأ بالملابس وتذيل بجعالة العيد والشراء إجباري لا يقبل الماطلة والتسويق الاستعانة بصديق يجوز إذا كان الهدف الاستدانة وتوفير السيولة لتغطية عجز الموازنة الأسرية .

تشكو الأسر اليمنية هذا الموسم رغم محدودية القوة الشرائية من الارتفاع القياسي في أسعار الملابس والتي تراوحت بين ٢٠% و٧٠% مقارنة بالعام الماضي والسبب كان متفق عليه عند أغلب مستوردي الأقمشة هو ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ . خاصة أن الأقمشة مستوردة وكذلك الإكسسوارات المستخدمة في الملابس المصنعة محلياً . ولكن كانت أسعار ملابس الأطفال هي المترعبة عرش الصدارة في الارتفاعات وبصورة خيالية.

فهولة

مؤشر التسوق لأغراض العيد وصل إلى ذروته، الأسر تتقاطر إلى الأسواق غير عابئة بالأفخاخ التي ينصبها التجار لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في موسم جني الأرباح، تجار التجزئة والجملة على حد سواء يتحينون موسم الأعياد للانقضاض على ما في جيوب المستهلك، وكل الأسلحة مشروعة في هذه الأيام، فرائحة نيران الأسعار المحترقة تشير رغبة التجار الذين تحول علمهم إلى «فهولة وشطارة».

فأسواق الملابس هذه الأيام في المدن اليمنية تضج بأصوات الباعة، وابتكر آخرون طريقة تشغيل شريط كاسيت بعدد أنواع وأسعار البضائع وينادي على الزبائن من خارج المحل، بعضهم يوظف عمالة تشد الزبون ليدخل إلى المحل ويفرغ ما في جيبه.

أسعار خيالية

وبما أن ملابس الأطفال والأزياء النسائية صاحبة القدر الأكبر من العمل التجاري في شحقيه العرض والطلب، فإن محلات بيع الملابس النسائية والأطفال تطفئ على ما عداها في الأسواق، فالعديد من المحلات ترفع راية التخفيضات كجاذب حقيقي للمستهوفين خاصة النساء لكن الواقع يقول أن أسعار

الملبوسات والأقمشة بصورة عامة غير ثابتة، وأصحاب المعارض يعمدون إلى تخزين البضائع بعد قدوم موديلات جديدة، ثم يبدأون بتصريفها في هذه الؤاسم من خلال التخفيضات، وهذه الأمور تفرض على المستهلك - وفقاً للمواطن عبدالله ريمان - أن يميز بين البضائع التي يشتري منها، فالتاجر يستغل غياب ثقافة التسوق لدى المستهلك المحلي.

ثياب من كل الأشكال تغص بها محلات

اللباسية. وزحمة مرور، مشهد بات يتكرر كل عام مع قرب الأعياد، ولكن اليوم ومع الزيادة الملحوظة في أسعار الملابس الجديدة وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة اضطر البعض لتحويل الوجهة إلى أسواق (البالة) لأنها تبقى أرخص من أسعار الثياب الجديدة على حد اعتقادهم..

وقد قفزت أسعار الملابس الجاهزة مع اقتراب عيد الفطر المبارك بنسب تتراوح ما بين ٣٠ و٧٠٪ بالرغم من حالة الركود وضعف القوة الشرائية، وأصحاب المحلات يلغون بالاتهامات على المنتجات الصينية، أما المستهلكون الذين انقلبتهم الاعياء بسبب تقارب الأعياد والمناسبات فيكتفون بالفرجة.

ويشأن نفس الموضوع عبر أحد المواطنين من مديرية بني حشيش-عن تدمره من الارتفاع الجنوني للأسعار، مشيراً إلى الفرق الشاسع بين الأسعار التي عرضت هذه السنة وبين تلك التي عرضت العام الماضي، مضيفاً أنه أن لخمسة أطفال ولكن ما باليد حيلة فالإمكانات المادية لا تسمح له بأن يفتني لهم ملابس فاخرة.

اختلاف

ومن جهته أكد احد باعة ملابس العيد أن الغلاء الفاحش الذي تشهده هذه السنة ناتج عن تحكم المستوردين في السوق مما يجعلهم إما يرفعون في سعرها أو يخفضونها حسب أسلوب العرض والطلب، مضيفاً أن دور الباعة بالتجزئة يقتصر على إيصال السلعة للزبون كما يبذلون قصارى جهدهم من أجل بيعها بسعر أدنى.

وأضاف: إن هناك اختلافاً نسبياً بين الأسعار هذه السنة مقارنة بالعام الماضي، مشيراً إلى أن هناك

النوعية الراقية تصل دوماً إلى الزبون بسعر مرتفع، حيث يمكن أن يبلغ ثمنها في سوق الجملة ما بين ٤٠٠٠ و٧٠٠٠ ريال

بالنسبة للأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم ما بين ٣-٥ سنوات، مما لا يسمح باقتنائها من قبل الجميع ولا سيما منهم ذوي الدخل المحدود خاصة إذا ما بيعت في المحلات بسعر كبير ناهيك عن الأسعار بالنسبة لابسة الأطفال الذين تتعدى أعمارهم السنة والتي تكون مرتفعة أيضاً.

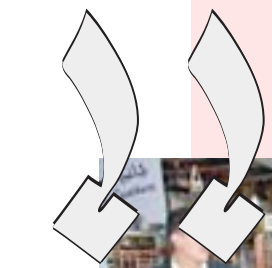
صراع الجيوب

وفي ظل هذا الواقع المر تواجه الفئات متوسطة الدخل براتب واحد ومصرفين الأول طوال رمضان خاصة مع الأيام الأولى التي أطاحت فيها أسعار المواد الغذائية بجيوب المواطنين، ويتعلق الثاني بكسوة العيد.

وأسعار الملابس التي تبدأ من ٣٠٠٠ وأقصاها ٥٠٠٠ ريال تشمل بدل ولادي وفستان بناتي، قميص وبنطلون وبدل، فيما تتضاعف الأسعار في أسواق الأغنياء بالأحياء الراقية لتبدأ من ٧٠٠٠ ريال وحتى ٢٠ ألف ريال لنفس الموديلات مع اختلاف الخامات والألوان. وقال محمد الصبري - بائع بأحد المحلات: إن هناك تخفيضات على قطع الملابس الجاهزة تبدأ من ١٠٪ حتى ٢٥٪، وذلك وفقاً لدى الاقبال على الموديل في حد ذاته وخامته والكميات المتبقية منه في المحل فمثلاً إذا كان هناك موديل متبقية منه كمية بسيطة والطلب عليه متزايد فإن نسبة التخفيض تكون منخفضة عليه. وأضاف أنه في وجود كمية كبيرة من المنتج يضطر صاحب المصنع لخفض السعر بصورة أكبر وبالتالي فإن نسبة التخفيض تكون أكبر. مشير إلى أن هناك

واشتكى راجح - مدرس - من ارتفاع أسعار الملابس الجاهزة خلال شهر رمضان وقيل عيد الفطر وبداية الموسم الدراسي منهما أصحاب المحلات باستغلال حاجة أسرهم لشراء الملابس للأطفال ويضعون هوامش ربح مرتفعة بدعوى تعويض خسائرهم.

أما محمد مفتاح - فعمد على شراء ملابس العيد لابنائه في الأيام الأولى من شهر رمضان خوفاً من ارتفاع الأسعار قبيل عيد الفطر المبارك، وأوضح أنه اشترى



قطعاً واحداً لابنته البالغة من العمر ٥ سنوات بسعر ١٠٠٠ ريال عبارة عن بنطلون وقميص وقوطة وبدلة لابنه الذي لم يتجاوز عمره سنتين بسعر ٤٠٠ ريال

ويشير إلى أن المنتج الصيني رغم أنه لا يدوم كثيراً ولكن هو الانتسب بالنسبة للأطفال حيث أن جسم الطفل ينمو سريعاً ولذا إذا اشترت له قطعة بنحو ٤٠٠٠ ريال فقط لا تمكث لديه أكثر من ٦ أشهر.

ويتدخل في الحديث فتح الله الوصابي قائلاً: إن الأسعار نار في نار، لافتاً إلى أن أصحاب المراكز التسويقية يبالغون كثيراً في أسعار ملابس الأطفال، لافتاً إلى أنه فضل الذهاب للمراكز التي تباع بأسعار متوازنة لأن رب الأسرة لا يستطيع شراء ملابس العيد بأكثر من ٢٠ ألف ريال.

ركود

في الوقت الذي اعترف فيه صالح محمد- صاحب محل ملابس في شارع جمال- بارتفاع أسعار بعض الملابس، واشتكى من غزو الملابس الصينية للسوق اليمنية، أشار إلى أن المحلات تواجه مشكلة كبيرة حيث أنه في حاله عدم تصريف كميات الملابس الموجودة لديها حالياً سيترعض أصحابها لخسائر ضخمة وانهم ينتظرون الأيام القليلة قبل العيد لتحقيق مبيعات أكبر.

وتوقع صالح -بأن يزداد الاقبال على شراء ملابس العيد خلال اليومين الاخيرين من رمضان .

مؤكداً أن الانتعاش نسبي ومقصود حتى الآن على محلات بيع ملابس الأطفال لحرصهم على شراء ملابس العيد بينما الحرصي والرجالي لا تحظى بنفس الاقبال لأن الغالبية العظمى من الأسر أحجمت عن شراء ملابس للكبار منذ فترة طويلة واقتصرت استهلاكها على شراء ملابس الأطفال ويعد شهر رمضان المبارك وأيام عيد الفطر بمثابة الموسم الذي ينتظره التجار لتحقيق الأرباح وتعويض الخسائر التي لحقت بهم.